





نشر أو نسخ أو نسخ أو كشف حساب الإلكتروني أو إلغاء خويله برمجياً مقدم من قبل البنك إلى العميل.

12-10 يوافق العميل ويوضح البنك للإعلان عن منتجاته وخدماته مع خدمة كشف الحساب الإلكتروني إلى عنوان البريد الإلكتروني المحدد من حين لآخر ويحفظ البنك بحقه في فرض رسوم مقابل تقديم خدمة كشف الحساب الإلكتروني للعميل للتعليق الذي قد يتم الإعلان به من قبل البنك من حين لآخر بموجب الشروط والأحكام الحاكمة للخدمات الإلكترونية و/ أو حسابات الشركات (كما يكون مناسباً)

13-10 إذا احتد العميل خدمة كشف الحساب الإلكتروني يعتبر العميل قد قبل ووافق على الالتزام بهذه الشروط والأحكام. وتعديلاتها بواسطة البنك من حين لآخر وللتنسيق من خلال الخدمات المصرفية عن الهاتف ونظام الرد الصوتي التفاعلي. يتشمل رسالة البريد الإلكتروني الأوف على شروط وأحكام استخدام حساب البريد الإلكتروني تلك على موافقة على الشروط والأحكام ذات الصلة بخدمة كشف الحساب الإلكتروني كما مثل استخدام خدمة كشف الحساب الإلكتروني موافقة العميل على استلام هذه الشروط والأحكام إضافة إلى إقرار بالاحاط الكاملة عند إرسال كشف الحساب الإلكتروني عبر البريد الإلكتروني.

### 11. الشروط المرتبطة بالخدمة المصرفية عبر الهاتف (راك دايركت)

1-11 بناءً على طلب العميل يجوز للبنك وفق تقديره المخطط تقديم الخدمة المصرفية عبر الهاتف (راك دايركت) وفق التعريف الشخصي إلى العميل

2-11 بغرض البنك توجيه التصرف للمصرف بناءً على التعليمات المرفقة بالحساب/ بالبطاقة

3-11 يستخدم العميل رقم التعريف الشخصي عند استخدام نظام الرد الصوتي التفاعلي والخدمات المصرفية عبر الهاتف (راك دايركت) ولا يجوز للعميل خذت أي طرف مهما يكن الكشف عن رقم التعريف الشخصي إلى أي شخص آخر أو موظف البنك وتعتبر التعليمات الشخصية للعميل/التعليمات الهاتفية بمثابة اللص المحددة فيما يتعلق برقم الحساب/ التعليمات ورقم التعريف الشخصي صحيحة وبنيةً وعليه يجب للبنك الاعتماد على أي من هذه التعليمات وتعتبر مראה التصرف بنية حسنة استجابة لهذه التعليمات ولا يتحمل البنك أي مسؤولية عن - ويغني العميل البنك توجيه بشكل نهائي من - أي التزام جأه العميل ناشئ كنتيجة لقبول البنك للتعليمات عن التعليمات المقدمة من شخص آخر يرمع أنه العميل ويوافق العميل بوجهه على تعويض البنك تعويضاً كاملاً وإعاقته ضد أي وكافة القضايا والمدعاوى والتكاليف والصرفوات والخسائر والأضرار (ما في ذلك التكاليف القانونية) التي قد يتحملها لدى قبول البنك تعليمات العميل أو التعليمات المقدمة من شخص آخر يرمع أنه العميل

4-11 تكون معاملات الخدمات المصرفية عبر الهاتف المنفذة من خلال استخدام رقم التعريف الشخصي نهائية وملزمة للعميل كافة الأعراس.

5-11 يدرك العميل ووافق على أن وقت التوقف عن تقديم الخدمات المصرفية عبر الهاتف يكون في الساعة 20:00 من كل يوم عمل (وقت التوقف) وبعد وقت التوقف سيتم مغادرة طلب التحويل في يوم العمل التالي. يقرر العميل أن أي تفاصيل خاصة بالحساب مقدمة عن العميل من خلال استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف لا تمثل كشف حساب نهائي

7-11 في حالة قيام أكثر من شخص وأحد يفتح حساب لدى البنك حتى لأي شخص إصدار أية تعليمات شفوية/تعليمات هاتفية بنقطة اللص كما بحق للبنك الاعتماد على هذه التعليمات. وتنفرد الخدمات المصرفية عبر الهاتف أي وبخصوص أي حساب يتخلل توقعات مشتركة لأكثر من شخصين لإصدار أية تعليمات أو إجراءات.

8-11 بخلاف العميل البنك على الفور من خلال رقم الخدمة المصرفية عبر الهاتف الخاص بالبنك عن فقدان أو استخدام غير مصرح له تعريف العميل الإلكتروني بحسابه/ ببطاقته. وتعاملات التحويل المسؤولة الكاملة عن كافة معاملات الخدمات المصرفية عبر الهاتف المنفذة باستخدام رقم التعريف الشخصي إلى أي يقدم العميل إخطار إلى البنك وتتسلم البنك هذا الإخطار. ووافق العميل على تعويض البنك تعويضاً كاملاً وإعاقته ضد أي ومدعي القضايا والمدعاوى والتكاليف والصرفوات والخسائر والأضرار (ما في ذلك التكاليف القانونية) التي قد يتحملها بخصوص إساءة استخدام رقم التعريف الشخصي

9-11 يحفظ البنك بحقه في إلغاء هذه المعلومات. حسبما يقره البنك من الحساب في حال إجراء عملية سحب على الكشف غير مصرح بها على العميل

10-11 لا يجوز للعميل إنهاء الخدمات المصرفية عبر الهاتف إلا بعد تقديم إخطار خطي إلى البنك ويتحمل المسؤولة عن كافة المعلومات التي جرى باستخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف إلى أي يقدم العميل بإبلاغ الخدمة

11-11 يحفظ البنك بحقه في تعديل أو إضافة أو تعليق أو سحب الخدمات المصرفية عبر الهاتف وفق تقديره. ودمه دون تقديم إخطار إلى العميل. ويعتبر كل تغيير على هذا النحو ملزماً سواء تسلم العميل إخطاراً أو خاضها به أم لا

12-11 يوافق العميل على دفع رسوم البنك الخاصة بالخدمات المصرفية عبر الهاتف حسبما يتم نشره بتعليمات الرسوم وحسبما يتم تعديله من حين لآخر وتعتبر هذه الرسوم ملزمة للعميل سواء تلقى العميل إخطاراً خاصاً بها أم لا ويغضو العميل العميل بخصوص كافة الرسوم المذكورة من أي حساب وفي حالة إلغاء الخدمات المصرفية عبر الهاتف أو نقلها كلياً أو جزئياً فلا حق للعميل استرداد أي من الرسوم المدفوعة بخصوص أي مسألة متعلقة بالخدمات المصرفية عبر الهاتف

13-11 عند التقدم بطلب واستخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف يعتبر العميل قد قرأ واستوعب ووافق على الشروط والأحكام

### 12. إغلاق الحساب

12-12 حتى للعميل إغلاق أي حساب بموجب إرسال إخطار خطي إلى البنك لا تقل مدته عن خمسة عشر (15) يوماً. يجوز للبنك الموافقة على إغلاق الحساب بناءً على طلب من العميل مع مراهة الالتزام ما يلي

- تقديم طلب الإغلاق وفق النموذج الموحد المقدم من قبل البنك.
- تقديم تأكيد خطي بخصوص قامة الشيكات الصادرة والتي لم تقدم إلى البنك حتى تاريخه (15) رة كافة المعلومات غير المستخدمة والبطاقات ومنتجات الائتمان وأية ممتلكات أخرى إلى البنك وإلغائها؛ و
- تسوية/ سداد كافة الالتزامات المبثورة/غير المبثورة المستحقة للبنك.

2-12 بحق للبنك على الفور بناءً على أي حكم محكمة أو أمر إداري أو غير ذلك إغلاق أو تحديد أو تعليق المعاملات في أي حساب دون إخطار العميل أو دون ختم المسؤولية عن أي انتهاك لأي واجب على البنك جأه العميل.

3-12 يحفظ البنك بحقه الحصري في إغلاق أو رفض فتح أي حساب والطالبة بنسبته أي رصيد مسددهم أو البنك دون إيداع الأسباب. وبحق البنك وفق تقديره وحده إغلاق أو تحديد أو تعليق المعاملات في أي حساب بعد تقديم إخطار خطي إلى العميل. ولا يعلق البنك الحساب إلا بعد خصم كافة المبالغ المستحقة إلى البنك وقت إغلاق هذا الحساب.

### 13. التعليمات الدائمة

يطلب العميل تنفيذ أية تعليمات دائمة نيابة عن العميل بعد تسلم تعليمات خطية موقعة حسب الأصول من قبل العميل إلى البنك دون أية تعليمات إضافية من العميل أو قبل إخطار العميل لاتخاذ إجراء معين في تاريخ معين بشأن أول أو سداد الأموال في الحساب أو أي إجراء آخر وفق ما يقره العميل مسبقاً. وليرم التصرف بناءً على التعليمات الدائمة للعميل فقط في حالة وجود أموال كافية في الحساب في التواريخ المحددة. ويوافق العميل على تعويض البنك ضد أي خسائر أو مطالبات أو أضرار أو نفقات ناشئة عن تنفيذ أو عدم تنفيذ أي تعليمات دائمة مقدمة من العميل وإعفاء البنك من أي مسؤولية بخصوص ذلك ولا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي تأخير أو فقدان عند التحويل أو الإرسال أو أخطاء أي بنك مرسلة أو عن أي طرف خارج عن سيطرة البنك. ويجوز للعميل وفق تقديره الخاص فرض رسوم تسجيل وتعديل وتنفيذ التعليمات الدائمة.

### 14. الشروط المرتبطة بنظام الخصم المباشر الإماراتي

1-14 تحديد طريقة الدفع بموجب نظام الخصم المباشر الإماراتي (نظام الخصم المباشر/ الإماراتي) بوافق العميل على ما يلي

- الالتزام والامتثال لكافة قواعد نظام الخصم المباشر الإماراتي (نظام الخصم المباشر) وكافة مستندات وشروط وشروط وأحكام نظام الخصم المباشر الإماراتي.
- إخطار البنك في حالة تغيير البيانات الواردة في نماذج نظام الخصم المباشر الإماراتي.
- دفع أي رسوم أو مصروفات مرتبطة بنظام الخصم المباشر الإماراتي؛ و
- عدم تقديم طلب إغلاق حساب من بنك العميل إلى أن يتم إلغاء سلطه الخصم المباشر (سلطه الخصم المباشر) أو يقدم إلى البنك بالتوقيع بكافة الالتزامات حينما تكون طريقة الدفع هي الخصم المباشر

2-14 يوافق العميل على أن يكون للبنك الحق الكامل في مراقبة وإمراحة المدفوعات المقدمة من خلال نظام الخصم المباشر الإماراتي ويكون له الحق كذلك في إنهاء/إلغاء/سحب خدمة الدفع بموجب نظام الخصم المباشر الإماراتي وفق تقديره الخاص حينما يرى ذلك ضرورياً دون تقديم أي إخطار إلى العميل.

3-14 يوافق العميل على أن المدفوعات المقدمة من خلال نظام الخصم المباشر الإماراتي تكون عرضة للتغيير وأن يتم استخدام لسيادة المبالغ المستحقة للتغيير إلى أي رسوم مطبقة على الحساب

4-14 يدرك العميل أن أي مطالبة برد الأموال لن تتم إلا بموجب قواعد الخصم المباشر وأنه لا يمكن إجراء أي مطالبة إلا بعد الحصول على التحويل ذات الصلة بعد تسلم الحساب من بنك الدفع والتحقق من سداد المدفوعات ذات الصلة

5-14 يدرك العميل أنه في حالة وجود أي نزاع يكون لديه الحق في تقديم شكوى إلى المصرف المركزي والذي سيقوم بتنفيذ إجراءات حل النزاع. حسبما يراه ضرورياً

6-14 يوافق العميل على تطبيق جميع الرسوم المرتبطة باستخدام نظام الخصم المباشر الإماراتي. ما في ذلك حالات التخلف عن السداد. بحسب الرسوم والصرفوات المتخصص عليها في دليل الخدمات والأسعار

7-14 يوافق العميل على أنه في حالة تغيير الفوضيين بالتوقيع يمكن للبنك المتابعة باستخدام نموذج سلطه الخصم المباشر الموقع حديثاً من قبل الفوضيين بالتوقيع الجدد دون الحصول على نموذج إلغاء موقع من الفوضيين بالتوقيع الحاليين

8-14 يقر العميل أن المصرف المركزي لا يتحمل أي مسؤولية مباشرة أو غير مباشرة جأه العميل. فيما يتعلق بتنشغيل نظام الخصم المباشر الإماراتي.

9-14 لا يتحمل المصرف المركزي والبنك الراعي (كما هو معرف في قواعد نظام الخصم المباشر) ونظام الخصم المباشر الإماراتي أي مسؤولية أو دور في أي نزاع ناشئ بين العميل والبنك المصدر. (كما هو معرف في قواعد نظام الخصم المباشر).

### 15. الإفصاح عن المعلومات والاستعلامات

15-15 يوافق العميل على أنه

- يجوز للبنك طلب والحصول على أي معلومات حول العميل بما في ذلك البيانات الخاصة بإقامة العميل وأرقام وثائقه أو عنوان البريد الخاص به أو عنوان إقامة أي فرد من أفراد عائلة العميل سواء أكان داخل الإمارات العربية المتحدة أو خارجها.
- يجوز للبنك الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالوضع الشخصي والمالي للعميل وحالات التخلف عن السداد وأي أمر آخر مرتبط بحسابه أو أي تحويل أو منحة منقورة للعميل أو يكون له سيطرة عليها سواء مسددهم أو مفوض بالتوقيع أو غير ذلك (معلومات الائتمان) إلى أي بنك جأه أو استثمارية أخرى أو أي مؤسسة مالية أو شركة أو جهة معلومات الائتمانية (ما في ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- شركة الأذخار للمعلومات الائتمانية (ش.م.ع) أو شركات خصيل الديون أو أي جهة رقابية محلية أو أجنبية أو أي عضو من أعضاء مجموعة البنك بما في ذلك أي شركة فرعية أو تابعة في الإمارات العربية المتحدة أو في أي اختصاص قضائي آخر يرضف النظر عما إذا كان البنك برازول أو يقوم بأي نوع من الأعمال في هذا الاختصاص القضائي (بشأن إلى كل منها باسم "الجهة ذات الصلة")
- يجوز للعميل طلب والحصول على أي معلومات ائتمانية خاصة بالعميل أو أي كيان يكون له سيطرة عليه سواء بصفته مساهم أو مفوض بالتوقيع أو غير ذلك من أي جهة ذات صلة. وتطبق له تطبيق أو استخدام هذه المعلومات الائتمانية في إجراء أي تقييم ائتماني أو أي تقييم آخر فيما يتعلق بحسابات أو تمويل العملاء (أو الحسابات أو التمويل المفتح) لدى البنك.
- لا يتحمل البنك أي مسؤولية أو التزام جأه العميل بما في ذلك أي كيان يخضع لسيطرته بصفته مساهم أو مفوض بالتوقيع أو غير ذلك أو أي طرف آخر يعتمد على أي معلومات ائتمانية مقدمة بواسطه البنك إلى أي جهة ذات صلة (أو في حالة تناقل المعلومات المستقبلي المعلومات الائتمانية

المقدمة من هذه الجهة ذات الصلة) شريطة تقديم هذه المعلومات الائتمانية بحسن نية وبغاية مقبوله دون أي اشتراط بتحديد هذه المعلومات الائتمانية أو التحقق منها بواسطة البنك إذا كان الوضع الشخصي أو المالي للعميل أو لأي شخص يخضع لسيطرته مسددهم أو مفوض بالتوقيع أو غير ذلك قد يتغير مساهم أو في حالة تقديم معلومات إضافية من العميل إلى البنك؛ و

5-15 يقر العميل والبنك والبنك الائتمانية إلى كل جهة متخصصة لاستخدامها الخاص وعلمه. وبعض المعلومات الائتمانية (أو مكلفة أو مطالبة أو ضرر تعرض له أو ختمه البنك نتيجة تقديم هذه المعلومات الائتمانية في حالة تقديم أي طرف آخر (ما في ذلك أي جهة متخصصة) أي مطالبة مرتبطة بتقديم أو الاعتماد على هذه المعلومات الائتمانية شريطة تقديم تلك لهذه المعلومات بحسن نية وبغاية مقفولة.

### 16. الشروط المرتبطة بالبطاقة

1-16 تظل ملكية البطاقة باعثة للبنك في جميع الأوقات. والبنك وإعادتها إلى البنك على الفور بناءً على طلب العميل.

2-16 تصدر البطاقة على مسؤولية حامل البطاقة وحده ولا يتحمل البنك أي مسؤولية أي كات عن أي خسائر أو ضرر ينشأ عن إصدار البطاقة. أي أكان سببه ويكون استخدام البطاقة في أي معاملة على مسؤولية حامل البطاقة وحده. ويقر حامل البطاقة يتحمله أي وكافة المخاطر المترتبة أو الناشئة عن استخدام البطاقة

3-16 تصدر البطاقة لاستخدام في جهاز الصراف الآلي أو طرفية نقطة البيع أو أي ماكينة أو جهاز يخدم بواسطة البطاقة سواء كان ملكاً للبنك أو لأي مؤسسات مالية متشاركة أخرى تعرض/تقبل الشعارات الظاهرة على البطاقة وبخصوص أية خدمات أخرى معتمدة من البنك باستخدام البطاقة. تصدر البطاقة على أساس خصم قيمة جميع معاملات البطاقة المنفذة باستخدام البطاقة من حساب العميل لدى البنك. ولا يجوز استخدام البطاقة للحصول على ائتمان أي أو وصفه على أساس تلك البطاقة.

5-16 يتحمل حامل البطاقة مسؤولية ضمان توفير رصيد كافه في الحساب قبل إيراد أي معاملات بالبطاقة. وفي حالة خصم مبلغ من الحساب ما يزيد عن الأموال المتوفرة عند استخدام البطاقة في سداد أي رسوم أو مصروفات. يتحمل حامل البطاقة المسؤولية عن استنفاد أي عجز على الفور وفي حالة عدم الترام حامل البطاقة بهذا الشريط. يحفظ البنك بحقه في إلغاء البطاقة، وأو مفاضة أي مبلغ مستحق نيابة عن حامل البطاقة من أي حساب آخر خاص بحامل البطاقة لدى البنك.

6-16 في حالة خصم مبلغ من الحساب ما يزيد عن الأموال المتوفرة ولم يتم خذول أموال إضافية لسفوية تلك الحسابات الرائدة فقد يتم فرض قاندة على هذا الحساب بنسعر البنك على النحو الخطق بخصوص السحب على المكشوف في ذلك الوقت مع مراعاة تطبيق قنة الرسوم المتدبا على النحو الذي يحدده البنك من حين لآخر.

7-16 سيتم إرسال البطاقة ورقم التعريف الشخصي بالبريد السريع على العنوان الذي أخطر به حامل البطاقة على مسؤولية حامل البطاقة أو تسلمهما بصفه شخصية من فرع البنك المذكور في طلب إصدار البطاقة. وفي أي من الحالتين. سيتم مطالبة حامل البطاقة بتدفع أي من الوسائل المفبولة لتحدد الهوية الشخصية على النحو الذي يحدده البنك من حين لآخر

8-16 بعد تسلم البطاقة ورقم التعريف الشخصي يوقع حامل البطاقة على الوجه الخلفي للبطاقة على شكل لرساين البطاقة. وليرم تفعيل البطاقة من خلال استخدام حامل البطاقة الخدمة المصرفية عبر الهاتف (سواء الخدمة الموقمة أو الجأهت إلى وكيل الخدمة المصرفية عبر الهاتف) قبل استخدام البطاقة. وإذا لم يكن حامل البطاقة يرغب في الالتزام بتلك الشروط الحاكمة للبطاقة. فغفر حامل البطاقة تقديم البطاقة لتسليم وإمادة كلا الخصمين ورقم التعريف الشخصي إلى البنك.

9-16 لا يجوز نقل ملكية البطاقة ويجب استخدامها بواسطة حامل البطاقة فقط. ويصرف النظر عن أي طرف أي كات. لا يجوز حامل البطاقة السماح باستخدام البطاقة. ويتعهد حامل البطاقة بواسطة أي شخص آخر من البطاقة على سبيل الضمان لأي غرض. ويوافق حامل البطاقة على تعويض البنك عند الطلب - عن أي نعتات أي كات بحكمه بسبب نقصهم من حامل البطاقة بموجب أحكام هذه المادة الفرعية.

10-16 يتعهد حامل البطاقة في جميع الأوقات بحفظ المعلومات ورقم التعريف الشخصي في مكان آمن ولا يجوز حامل البطاقة. خذت أي طرف الإفصاح عن رقم التعريف الشخصي لأي شخص آخر وعلى حامل البطاقة بذل العناية المعقولة لضمان سلامة البطاقة على أي إساءة استخدام. ويتعهد حامل البطاقة بالتصرف بحسن نية في جميع الأوقات فيما يتعلق بأي تعاملات مرتبطة بالبطاقة مع البنك. يجوز استخدام البطاقة لإجراء معاملات البطاقة حتى الحد الافتراضي المحدد للبطاقة وفي حدود فترة الصلاحية المنقوشة/الطبوقية على وجهها. وبعض النظر عن عدم نفاذ الحد الافتراضي لحامل البطاقة بحق البنك. في أي وقت ودون إخطار أو تقديم أي سبب ودون ختم أي مسؤولية جأه حامل البطاقة. سحب أو تقديم حق حامل البطاقة في استخدام البطاقة أو رفض السماح بأي معاملة تتم باستخدام البطاقة. بخلاف حامل البطاقة البنك على الفور من خلال رقم الخدمة المصرفية عبر الهاتف بأي فقدان للبطاقة أو تلفها أو سرقتها. إذا فقد حامل البطاقة أو تلفت بطاقته أو طلب تجديد البطاقة أو استبدالها أو طلب بطاقة إضافية. فيجب للبنك وفق تقديره الإخطار بإصدار هذه البطاقة. وسوف يصدر رقم التعريف الشخصي لحامل البطاقة حينما يصدر. رقم التعريف الجديدة أو بطاقة بديلة. ويجوز للبنك خصم كافة النفقات المتحللة عند معاملة معاملات البطاقة من الحساب. وكذلك الرسوم والصرفوات المرتبطة بإصدار/إعادة إصدار أو استبدال البطاقة أو أي رسوم أخرى لاستخدام البطاقة.

13-16 يجوز استخدام البطاقة على السنوي المحلي والدولي للمؤسسات التجارية وأجهزة الصراف الآلي وطرفيات فقط البيع التي تعرض/تقبل الشعارات الظاهرة على البطاقة. لتتفيذ عمليات الشراء والسحب والاستعلام عن الرصيد والخدمات الأخرى المقدمة من قبل البنك إلى حامل البطاقة من حين لآخر ويخصم للبنك من الحساب قيمة أي عمليات سحب وشراء بالبطاقة والخدمات تتم باستخدام البطاقة. وقد يتم خصم أي معاملة أخرى بخلاف المعاملات التي تتم بالدرهم الإماراتي على الحساب بنسعر الصراف (السائد في تاريخ المعاملة والذي يحدده البنك) مبلغ مساو أو قيمة

مساوية. على أن يتم فرض معقولة/رسوم على مبلغ المعاملة.

14-16 يجوز لحامل البطاقة استخدام البطاقة لعمليات السحب وشراء السلع والخدمات وكذلك الخدمات المالية الأخرى مع مراعاة نفوز الأموال الكافية في الحساب. وإذا لم يكن بحساب أموال كافية لتغطية مبلغ طلب ترميض. فيجب للبنك حينئذ رفض المعاملة المطلوبة.

15-16 في حالة استخدام بطاقة الخصم في أي جهاز صرف الآلي تابع للبنك أو لأي بنك آخر أو مؤسسة أخرى أبرمت اتفاقاً مع البنك بغرض استخدام جهاز الصراف الآلي. فسوف يخضع المبلغ الخاص بأي عملية سحب السحب والبراء لبعض أجهزة الصراف الآلي من قبل هذا البنك أو المؤسسة. وفي حالة استخدام البطاقة أخرى فسوف يخضع المبلغ الخاص بأي عملية سحب لرسم خذول إضافية.

16-16 لا يجوز استخدام البطاقة لشراء السلع والخدمات عبر الإنترنت أو الهاتف أو البريد أو أية وسائل أخرى إذا لم تكن البطاقة موقمة بالمعنى المعامله. ويرغم ذلك بحق للبنك السماح بهذه الخدمات/التسهيلات في المستقبل وفقاً لتقديره وبشروطه الخاصه.

17-16 يتخضع كل معاملة بطاقه في محاولة تنفيذها أو يتم تنفيذها بالفعل باستخدام البطاقة لإوفية البنك. ويحفظ البنك بحقه في الموافقة على أو رفض أي معاملة بطاقه من الأذخعين الاعتملك كافة الدفعات السابقة التي تم التصريح بها أو سدادها أو الاتفاق على سدادها من الحساب سواء كات تم خصمها بالمعنى من الحساب أم لا. تستند الموافقة على المعاملة إلى الأموال المتوفرة في الحساب ويستمر رفضها في حالة عدم وجود أموال كافية في الحساب. يجوز للبنك كذلك رفض اعتماد معاملة بطاقه إذا كان يعتقد. لأي سبب أي كات. أن بطاقة الخصم أو حساب العميل يتم إساءة استخدامه أو أي أشتبهه البنك في استخدام البطاقة بطريقة احتيالية. كات يحمل البنك في إطار إجراءات عدم الإخطار الاتصال بحامل البطاقة عبر الهاتف/الإشعارات عن الهاتف المنرك أو إحالة طلب موقمة إلى التجار. طلاً. توفير تفاصيل إضافية حول البطاقة أو إثبات إضافي لهوية حامل البطاقة. ولن يتطلب البنك من حامل البطاقة الكشف عن رقم التعريف الشخصي الخاص به إلى أي طرف آخر. بما في ذلك موظفيه. ويتسعي على حامل البطاقة الذي يتطلب منه ذلك رفض أي طلب كهذا على الفور وإخطار البنك بذلك.

19-16 يقر حامل البطاقة بأن المرفوض على شاشته جهاز الصراف الآلي أو الطبوع على الإخطار أو إشعار الاستسلام لا يجوز اعتباره لأي سبب أي كات. كشف حساب نهائي لدى العميل. ويقر حامل البطاقة بمبلغ الرصيد الطبوع على هذا الحساب قد يكون مختلفاً عن معاملات البطاقة والمعاملات الأخرى تظل معقولة في الحساب.

20-16 ولا يتم تحميل البنك أي مسؤولية عن عدم قبول البطاقة في أي جهاز صرف الآلي أو أي طرفية نقطة البيع أو يتم تحميل البنك كذلك أي مسؤولية المدعاوى والتكاليف والخسائر أو التعويضات (ما في ذلك التكاليف القانونية) الناشئة/الباوقه نتيجة أي خلل في الأجهزة أو عدم كفاية الأموال أو تعطل أي من الأجهزة.

21-16 يوافق حامل البطاقة على تعويض الشخصي الخاص بوقا وإبراء ذمته من أي وكافة المطالبات أو المدعاوى والتكاليف أو الصروفات أو الخسائر أو التعويضات (ما في ذلك التكاليف القانونية) التي قد يتحملها نتيجة استخدام البطاقة أو إساءة استخدام البطاقة و/أو رقم التعريف الشخصي. و/أو استخدام الأخرى المتوفرة للبطاقة. ويصدر البنك البطاقة لحاملها فيما يتعلق بالحساب في النحو الوارد في طلب البطاقة ذي الصلة. ويعوض العميل البنك عن أي معاملات يتفدها حامل البطاقة إذا كات أي تعليمات خاصة بمعاملات البطاقة في الحساب على النحو الوارد في الحساب الشخصي تتطلب توقعات مشتركة.

22-16 يظل استخدام حامل البطاقة للبطاقة في إجراء أي معاملة بطاقه موقمة على دفع كافة الرسوم والمدفوعات والصرفوات المرتبطة بأي معاملة بطاقه في النحو الذي يحدده البنك من حين لآخر. ويقر حامل البطاقة بأنه على دراية وأنه تسلم جدول الرسوم والمدفوعات والصرفوات الخاصة باستخدام البطاقة والتي سيتم خصمها من الحساب مقابل أي معاملة بطاقه. وتخضع تسهيلات البطاقة المقدمة لحامل البطاقة لجذول الرسوم والصرفوات الصادر من البنك حسبما يتعدل وينشر من حين لآخر.

23-16 يجوز للبنك وفق تقديره الخاص توفير/ إطلاق برنامج الاسترداد النقدي أو أي برامج توجيحه أخرى لصالح حامل البطاقة عند استخدام البطاقة. ويحفظ البنك بحقه في إلغاء أو تعليق أو تغيير أو استبدال أي برنامج في أي وقت. وفي إرسال أي إخطار إلى حامل البطاقة. وستتم دفع أي مخالطة تتم بموجب هذا البرنامج وفق تقدير البنك الخاص من الحساب.

24-16 يجوز للبنك وفق تقديره الخاص السماح على سبيل الاستثناء. بإصدار البطاقات في الحساب باستخدام الفوضيين بالتوقيع المشتركين وذلك من خلال الحصول على التوقيع المناسب من الفوضيين بالتوقيع المشتركين.

### 17. دفع الفواتير وإيداع رصيد في حالات الائتمان وتسهيلات التحويل من حساب لحساب من خلال جهاز الصراف الآلي التابع للبنك

يجوز للبنك وفق تقديره وحده تعديل أو إلغاء التسهيلات الآتية في أي وقت ودون تقديم أي إخطار إلى العميل

1-17 تسهيل دفع فواتير المرافق جأه متضمنة

- حق العملاء الذين يفتحقون بحساب مفتوح بالدرهم الإماراتي (أو أي عملة أخرى يحددها البنك من حين لآخر) لدى البنك استخدام جهاز الصراف الآلي دفع فواتير المرافق وتبني تسهيل دفع فواتير المرافق للعميل إمكانية استخدام حساباته في سداد المدفوعات بموجب فواتير المرافق جأه محددة
- في حالة تأخر دفع الفاتورة أو دفع جزء منها فقط. يجوز للجهة المحددة استعادة صلاحياتها لإيفاء خدمات المرافق. وفي هذه الحالة لا يتحمل البنك أي مسؤولية/الالتزام لأي سبب عن هذا التوقف.
- يلتزم البنك بسداد المبالغ إلى الجهات المحددة بعد ثلاثة (3) أيام عمل من استلام تعليمات العميل. لذلك ننصح العملاء بالتوجه إلى الجهة المحددة بسداد الفواتير بشكل دوري قبل ثلاثة (3) أيام عمل على الأقل من آخر موعد للسداد حسب الحد من الجهات المعنية
- يتحمل العميل المسؤولية عن إجراء أي تغييرات في أرقام مستهلك المرافق دفع الفواتير مباشرة في جهاز الصراف الآلي التابع للبنك باستخدام تسهيل دفع فواتير المرافق ولن يتحمل

البنك أي مسؤولية، ويعني العمل البنك بموجه وبشكل نهائي من أي مسؤولية، عن زيادة أو عدم كفاية أو تأخر أو عدم صحة هذه الفواتير أو عن تباع تلك (ما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر إنهاء الخدمة)، أو عن أي خسارة أو ضرر أو مطالبات أو دعاوى قد تنشأ نتيجة إخفاق العمل في إقرار أي تغييرات مستقلة.

5 بعد ذلك الحد الأقصى للقيمة التي يجوز دفعها في يوم واحد يجوز تغيير هذا المبلغ وفق تقدير البنك في أي وقت دون إخطار العميل. ويتضمن البنك بخفة في خيّد عدد مرات ومبالغ المعاملات الخاصة بتسهيلات دفع فواتير المرافق من الحساب

6 عند استخدام تسهيل دفع فواتير المرافق بغرض العميل البنك بإتباع تعليمات الدفع المتضمن عليها في هذه الشروط والأحكام وحينما يبدأ العميل في دفع فواتير المرافق فإنه يفوض البنك في الخصم من الحساب في يوم عمل وغذيل الأموال إلى هذه المحددة بغية عن العميل، بشرطه السماح بهذه الدفعات وتحويله لدى هذه الجهات المتداولة مع العميل وفق تعليمات التحويل في حالة عدم وجود أموال كافية في الحساب أو في الرصيد المستخدم في الحساب أو لأي سبب آخر

2-17 تسهيل إيداع رصيد في بطاقة الائتمان

1. الحق للملاءم الذين يحتفظون بحساب تشغيل بالدرهم الإماراتي (أو أي عملة أخرى يحددها البنك من حين لآخر) لدى البنك استخدام جهاز الصراف الآلي لإيداع رصيد في حساب بطاقة الائتمان
2. يتم خصم أي مدفوعات من الحساب على الفور ولكن تتم إضافتها إلى القيمة المستحقة لطاقة الائتمان في يوم العمل التالي.
3. بعد البنك الحد الأقصى للقيمة التي يجوز دفعها في يوم واحد يجوز تغيير هذا المبلغ وفق تقدير البنك في أي وقت ودون تقديم أي إخطار إلى العميل.

3-17 تسهيل التحويل من حساب إلى حساب

1. الحق للملاءم الذين يحتفظون بحساب مفتوح بالدرهم الإماراتي (أو أي عملة أخرى يحددها البنك من حين لآخر) لدى البنك استخدام جهاز الصراف الآلي التابع للبنك بخصوص تسهيل التحويل من حساب إلى حساب
2. يسمح تسهيل التحويل من حساب إلى حساب الذي يغمه البنك إلى العميل بتحويل الأموال من حساب إلى آخر للعميل لدى البنك ولا يجوز إجراء عمليات تحويل الأموال إلا بين الحسابات المتصلة فقط للملاءم
3. لا يتحمل البنك أي تكاليف أو خسائر متضمنة جراء عمليات تحويل الأموال غير القيود المفروضة بموجب القانون المعمول به.
4. لا يجوز للعميل إجراء عمليات تحويل أموال ما يزيد عن الحدود المسموحة في التسهيل وتحتفظ البنك بخفة من حين لآخر بتغيير حد تسهيل التحويل من حساب إلى حساب بالتفوق للعملاء.
5. يحتفظ البنك بخفة في خيّد عدد مرات واستخدام تسهيلات تحويل الأموال من الحساب.
6. يحتفظ البنك بخفة في رفض تنفيذ أي تحويل للأموال أو تنفيذ طلبات إلغاء أو تغيير وجوز للبنك رفض تعليمات التحويل في حالة عدم كفاية الأموال المتوفرة في الحساب أو في الرصيد المستخدم في الحساب أو لأي سبب آخر
7. باستخدام تسهيل التحويل من حساب إلى حساب، يقر العميل إذا كانت أي من الحسابات بلوكة بالاتزامك أن أصحاب الحساب يوي المتصلين قد وافقوا على الحساب للاستفادة من التسهيلات ويجوز للبنك التها/ منع استخدام التسهيلات من قبل العميل في حالة قيام أي عمل مشترك بإخطار البنك (1) بأنهم لم يوافقوا على استخدام تسهيلات تحويل الأموال (2) أنه لم يعد بإمكان تشغيل الحساب التبرأت بناء على تعليمات حسابك وحده و (3) بأنهم سيجنون مواقفهم المتوجهة إلى العميل بخصوص تشغيل الحساب المشترك.
8. تخمس أي دفعات من الحساب في نفس يوم العمل وتضاف إلى حساب المستفيد مباشرة في نفس يوم العمل.

18. شروط وشيكات الإكترونية للأموال وكيميالات تحت الطلب وشيكات المدير

- 1-18 يجوز للبنك الموافقة على تزويد العميل بتسهيلات التحويل الإكتروني للأموال (من خلال نظام رأس سويت أو أي نظام ترانسل آخر مائل أو بديل) أو كيميالات تحت الطلب أو شبكات المدير (خدمات الدفع) من حين لآخر بموجب هذه الشروط الواردة بهذا المستند من العرفون أي أي تحويل إلكتروني للأموال (أو أي كيميالة تحت الطلب في حالة إرسالها إلى المستفيد أو بنك المستفيد بشكل مباشر من البنك) يتم إرسالها عبر التسهيلات المصرفية وحده. ويوافق العميل على إبراء بمة البنك وتعويضه ضد أي خسائر أو تكاليف أو أضرار أو نفقات أو دعاوى قانونية أو التزامات قد يتحملها العميل نتيجة تصرف البنك أو تأخر صرف البنك أو الامتناع عن التصرف بناء على تعليمات العميل في هذا الصدد، لن يتحمل البنك أو البنك المرسل الأجنبي أي مسؤولية عن أي خسارة أو تأخر أو خطأ أو حذف قد يحدث عند إرسال الرسالة أو عند إرسال كيميالة تحت الطلب أو هفمه بشكل خاطئ؛ عند تسلمه أو عن أي تأخر يحدث بسبب نظام مقايضة الدولة التي يجب سداد التسهيلات أو صرف كيميالات تحت الطلب فيها أو أي تصرف خاطئ أو إهمال من جانب بنك المستفيد في خيّد التحويل أو صرف كيميالات تحت الطلب ولا يتحمل البنك بأي حال أي مسؤولية عن أي خسارة في الأرباح أو القفود أو أي خسارة أو أضرار خاصة أو غير مباشرة أو لآخفة.
- 2-18 يوافق العميل ويتعهد أنه في حالة عدم وجود تعليمات محددة بتحويل المستفيد جميع الرسوم/ المعولات خارج الإمارات العربية المتحدة وقد يتعدر على المستفيد الحصول على القيمة الكاملة بموجب كيميالات تحت الطلب /التحويل الإكتروني للأموال نتيجة القيود على الصرف أو القيود الأخرى التطبيقية في دولة الدفع أو أي بنك الدفع أو التكاليف والرسوم المستحقة للبنك الدفع
- 3-18 يحتفظ البنك بخفة في إرسال التحويل الإكتروني للأموال إلى أي مكان بخلاف المكان المحدد من قبل المرسل إذا تطلبت الظروف التشغيلية ذلك.

بخصم صرف أي جواله مرسله عبر نظام التحويل الإكتروني للأموال أو الكيميالة تحت الطلب إلى أي رقابة على الصرف أو أية قيود أخرى قد يتم فرضها بموجب قواعد ولوائح الدولة التي يتم فيها صرف الجواله ولا يتحمل البنك أي مسؤوليه أو وكلاءه المسؤوليه عن أية خسائر أو تأخر تنشأ عن أو نتيجة مثل تلك القواعد واللوائح.

5-18 يبدل البنك قصيرا جوده التعامل مع الطليات التي تلقاها قبل موعد وقت التوقف المحدد من قبل الصرف أو المراكز المستلمة من حين لآخر وسنتم التعامل مع الطليات المستلمة مع موعد وقت التوقف ذلك في يوم العمل التالي، ولهذا الغرض، فإن جميع العطلات وأيام الجمعة لا تعتبر أيام عمل.

6-18 أي كود تعريف للبنك المستفيد/كود الفرز/معرف الاتصال الأسلكي/ نظام التعريف العالمي لغرفة المقاصد الخاص بالتحويلات المالية بين البنوك/ رقم الحساب المصرفي الدولي/كود النظام المالي العالمي / (BIC Code/Sort Code/Fed wire ID) أو أي كود مذكور بواسطة الجواله يعتبر صحيحا ويتم تنفيذ الجواله وفقاً لذلك مع افتراض صحة الأكواد المقدمه، ولا يتحمل البنك مسؤوليه التحقق من أي الأكواد صححة أو مطابقة لاسم المستفيد، كما أنه لا يتحمل مسؤولية الجواله التي يتم تنفيذها بموجب كود غير صحيح مقدم من العميل.

7-18 يتم تنفيذ التحويل الإكتروني للأموال بالقيمة الحالية في غضون يومي عمل بعد تاريخ تسلم الطلب من قبل البنك، وعليه، تخضع الطليات المقدمه بقيمة اليوم الحالي وفقاً لتقدير البنك لتسليم الطلب قبل موعد وقت التوقف، في الصلة حسيما يحدث من قبل البنك بالإضافة إلى مواعيد وقت التوقف المتعلقة بالمكان الجغرافي لجهة وصول المبلغ.

8-18 يحتفظ البنك بخفة في تعديل جميع رسوم ومصرفوات التحويل من حين لآخر دون إخطار مرسل، في حالة فقدان أو سرقة الكيميالات تحت الطلب، شريك المدير يوافق العميل على تزويد البنك بتفويض مقبول لدى العميل بخصوص أي طلب إضمار كيميالة تحت الطلب أو شريك مدير بديل أو استرداد قيمته ويوافق على أن البنك قد يستغرق وقتاً معقولاً للتحقق من عدم دفع الكيميالات تحت الطلب أو شريك المدير التي تم الإخطار بفقدها إلى صرفته وتم يتحمل البنك مسؤولية الرد الفوري إلى العميل أو إصدار أي كيميالة تحت الطلب أو شريك مدير بديل في حالة إرسال كيميالة تحت الطلب بشكل صائغر إلى المستفيد أو بنك المستفيد، فلا يتحمل البنك أي مرساليه أي مسؤولية عن أي تأخير أو خطأ أو حذف تسببت فيه أي جهة بريديه أو شركة بريد سريع مشاركة في الإرسال.

10-18 في حالة تقديم تعليمات التحويل الإكتروني للأموال إلى البنك عبر خدمة بريديه أو عبر الفاكس (أو بخلاف ذلك بواسطة العميل باليد)، يتحمل العميل البنك بالتصرف بناء على هذه التعليمات المصرفية ويتعامل البنك مع التعليمات باعتبارها تعليمات وصحيحة وواقعية حتى لو تم إرسالها بتوقيع عن طريق الخطأ أو على نحو احتيالي أو على نحو بنطوي على إهمال أو في حالة تقديمها أو تغييرها بواسطة شخص آخر غير العميل يعلم أو تعليمات العميل أو دون ذلك وليس على أي بنك أو التزام بالتحقق من دقة أو صحة أي تعليمات مرتبطة بالتحويلات الإكترونية للأموال.

11-18 يوافق العميل ويقبل أنه في حالة رغبة مقدم الطلب في استرداد مبلغ الجواله من البنك أو إعادة الأموال الجواله من البنك المرسل أو بنك وسيط أو بنك المستفيد لأي سبب أيا كان، فيعد إرسال الأموال من البنك المرسل أو بنك المستفيد فعلي البنك وفق تقديره الخاص، سداد المبلغ إلى العميل بسعر الشراء السائد بالعملية المعنية معموماً مئة كافة التكاليف والرسوم والضاريف المفعية.

12-18 يوافق العميل على أن البنك يجوز له رفض سداد أي مدفوعات إذا كان يرى أن هذه الدفعات تنطوي على أي سيوف تؤدي إلى مخالفة لأي شخص لأي قانون أو لآخفة لأي دولة أو لسياسات البنك الداخلية، ولا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي تصرف أو إهمال من جانب أي بنك مراسل أو بنك وسيط أو بنك المستفيد أو عن أي خطأ أو تأخير في الإرسال، وسوف يتسارع البنك في المعلومات المتعلقة بالتحويل مع الغرض عند الضرورة.

13-18 يوافق العميل على توفير رقم المصرف الدولي (أيبان) للبنك المستفيد حينما يكون العميل داخل الإمارات العربية المتحدة أو خارجها (حينما يكون مملوفاً في دولة المستفيد) ويرد أن البنك يجوز له رفض سداد أي مدفوعات إذا كان الإيبان مملوفاً في دولة المستفيد.

19. التعليمات المصرفية عبر الفاكس

- 1-19 ما لم يصرح العميل بتعليمات خبيطة إلى العميل بخلاف ذلك، يتم تفويض البنك، دون الإزام، للتصرف بناء على التعليمات المرسله عبر جهاز فاكس خاص بتشغيل حساب العميل أو شبكات المدير المصرفية لدى البنك سواء كان العميل الخطي يحمل تعليمات فعية أم لا بموجب تفويض بخصوص هذا الحساب (السياسات) أو التسهيلات.
- 2-19 يوافق العميل على تعويض البنك تعويضاً كاملاً وإبراء ذمته من وضد أي وكافة الإراء القانونية والفضايا والدعاوى والتكاليف (ما في ذلك التكاليف القانونية) والطلبات والطليات والمصرفوات والنفقات والخسائر والالتزامات التي تنشأ نتيجة لـ 1. أو التي ترتبط بأي شكل ما - يلي:
  1. تصرف البنك بحسن نية وفقاً لتعليمات العميل عبر الفاكس بصرف النظر عما إذا كانت هذه التعليمات قد تم تقديمها أو إرسالها بطريق الخطأ من شخص أو أشخاص غير معتمدين أو تم تعديلها بشكل احتيالي أو بسبب هفمه أو تم تسويقها في خطوط الاتصال أو الإرسال.
  2. امتناع البنك عن التصرف وفقاً لتعليمات العميل عبر الفاكس لأي سبب أيا كان ما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر بسبب فشل الإرسال الفعلي لتعليمات إلى البنك أو فشل تسليم البنك لأي سبب سواء كان خطأً أو قصوراً أو عدم ملاءمة أجهزة الاتصال أو الاتصال.
  3. البنك غير ملزم بالتحقق من هوية من يقدم التعليمات باسم العميل ويكون أي معاملة تتم بموجب هذه التعليمات ملزمة للعميل سواء تمت بتفويض وعلم وموافقة العميل أو غير ذلك.

4. لا يتحمل البنك أي مسؤولية ويوافق العميل على إعفاء البنك تماماً وعدم تقديم أي طلبات أو مطالبات بخصوص أي خسارة أو ضرر أو التزام قد يتحمل أو يتعرض له العميل بسبب أو بخصوص قبول البنك لأي تعليمات أو مراسلات وتصرفه اعتماداً عليها والتي يموذ أنها مرسله من قبل شخص محول أو بموجب التفويض كما أن البنك لا يتحمل أي مسؤولية عن أي تأخيرات في إرسال أو عدم استلام التعليمات عبر الفاكس.

3-19 بناء على طلب البنك، يرسل العميل تأكيداً على التعليمات المرسله بالفاكس عبر البريد السريع/البريد المسجل في غضون الإطل الزمني المطلوب من البنك وفي حالة عدم مطابطة البنك بإرسال تأكيد خطي، يقر العميل بأن تسلم البنك للتعليمات المرسله بالفاكس يمثل دليلاً قاطعاً على تسلم البنك للتعليمات أو التأكيد على التعليمات بشكل مناسب.

20. خدمة الاحتفاظ بالبريد

1-20 يدرك العميل أنه من الممارسات المعتادة للبنك أن يقوم بإرسال كافة المراسلات (ما في ذلك كشوف الحساب) بخصوص أي حساب على العنوان البريدي المقدم من العميل إلى البنك إذا طلب العميل الحصول على خدمة "الاحتفاظ بالبريد". ووافق البنك على تنفيذها فيقوم البنك بالاحتفاظ بكافة المراسلات الموجهة إلى العميل لمدة ثلاثة (3) أشهر كحد أقصى من تاريخ استلام تلك التعليمات وتعتبر تلك المراسلات مستلمة من قبل العميل وسيقوم العميل بإستلام أي رسالة محتفظ بها على هذا النحو شخصياً أو على نفقته ومسؤوليته الخاصة بشكل كامل من خلال أي شخص مفوض يقدم بوجز توقعه إلى البنك حتى ذلك الوقت الذي يفرض فيه العميل بإخطار البنك خطياً بأن هذا الشخص المفوض لم يعد محولاً من قبل العميل، بقر العميل أن البنك لن يتحمل مسؤولية الحفاظ على أي رسالة يريد محتفظ بها على هذا النحو أو تسليمها إلى العميل أو أي شخص آخر يزعم أنه العميل أو أي شخص مفوض أو يزعم أنه مفوض من قبل العميل، ما لم يتسلم العميل تعليمات صريحة تخالف ذلك من العميل وسنتم الاحتفاظ بأية رسالة يريد وتسليمها بواسطة العميل على مسؤولية العميل بالكامل، ويغضو البنك بقرض رسوم على خدمة الاحتفاظ بالبريد والاحتفاظ و/أو فتح و/أو التعامل مع كافة رسائل البريد بالشكل الذي يراه البنك مناسباً.

2-20 في حالة عدم تسلم أي رسالة يريد محتفظ بها في حالة عدم توريد عن ثلاثة أشهر، بحق للبنك (ولكن دون الإزامه بذلك) إرسال رسالة البريد على العنوان المقدم من قبل العميل، وفي حالة عدم تقديم عنوان الإرسال بحق للبنك (ولكن دون الإزامه بذلك) إيفاد كافة رسائل البريد عبر التسليمه لمدة ثلاثة أشهر وفي هذه الحالة، يعفى البنك من كافة الالتزامات والمسؤوليات.

3-20 يتحمل العميل المسؤولية عن كافة النتائج الناشئة عن حقيقة أنه حتى قد تسلم العميل أي رسالة يريد محتفظ بها لدى البنك بموجب خدمة الاحتفاظ بالبريد، بما لا يكون لدى العميل علم بخصوص ذلك البريد الأخر الذي قد يكون له تبعات قانونية أو يؤثر في حقوق العميل لدى البنك أو خلاف ذلك.

4-20 لا تعتبر عدم معرفة العميل بخصوص أي رسالة يريد محتفظ بها بالبنك ولن يتم اعتبارها حجة ضد مطالبات البنك لكافة الأغراض وأمام كافة الحاكم القانونية سواء قبل أو بعد إنهاء علاقة العميل مع البنك.

5-20 في حالة توقيع خدمة صندوق البريد من قبل البنك، لا يحتفظ بهذا الصندوق معلقاً وتسليم المتاح الأصلي إلى العميل لن يتحمل البنك المسؤولية عن أي تبعات تنشأ عن:
 

1. إدخال البريد في صندوق غير صحيح، أو فقدان الفتح الأصلي أو وضعه في غير مكانه أو إساءة استخدامه سواء من قبل العميل أو من قبل شخص آخر حصل على حيازة الفتح سواء حسب الأصول أم لا و/أو بموافقة العميل أو دون موافقته؛ أو
3. إساءة استخدام نسخة الفتح التي يحتفظ بها البنك (باستثناء ما ينتج عن الإهمال الجسيم) أو الفحصير النعمد من قبل البنك.

6-20 يعفى العميل البنك من أي مسؤولية عن أي تبعات تنشأ عن الترتيبات المشار إليها في هذه المادة ويعفى ويغضو البنك عن أي خسارة أو ضرر أو نفقات بموجب إساءة تلك التي تنشأ بسبب الإهمال الجسيم أو التفصير النعمد من قبل البنك.

7-20 يعفى البنك من مسؤولية إرسال أي تعميم أو إخطار و/أو أوراق و/أو شيكات مرغعة و/أو أية وثائق أخرى إلى العميل في الأوقات المعتادة إذا قام بإرسالها باسم مالك الحساب على آخر عنوان معروف للعميل حسب سجلات البنك، وتعتبر أية وثيقة مرسله عن طريق البريد مستلمة من قبل العميل.

21. حقوق المقاصة والدمج

1-21 يفرض العميل البنك، دون طلب أو إخطار مسبق، باستخدام أي رصيد ذات مستحق له في أي حساب في حساب أو مبلغ مستحق أو واجب السداد عليه للبنك، ولم يتم دفعه ويغضو البنك لهذا الغرض، بهذا المعتاد الأخرى باستخدام الأموال الموجودة في هذا الحساب حسيما يكون ضرورياً لإنفاذ هذا الاستخدام.

2-21 يفرض العميل البنك بموجه، دون إخطار مسبق أو موافقة أو تفويض آخر في أي وقت بعد طلب مدفوعات لم يتم سدادها بالكامل (1) ودمج أو إيفاف أو تعليق تشغيل أي حسابات (سواء كانت حسابات حايبة أو حسابات إيداع أو حسابات سلفه وقروض أو أي نوع آخر من الحسابات وسواء كانت بالدرهم الإماراتي أو بأي عملة أخرى وسواء كانت فورية أو مشتركة مع آخرين)، و/أو (2) استخدام أو مقاصة أو تحويل أي من التزامات العميل إذا كانت طبيعتها سواء كانت حالية أو مستقبلية، ومبلغ أساسي أو وضمان وسواء كانت فورية أو بالتزامن أي شخص آخر و (3) وضع أي الرصده مبدية في هذه الحسابات في حساب أو حسابات مؤقتة منفصلة و/أو (4) وضع أي شيء ذي قيمة ملوكة له ويوجد في ذك البنك في حساب مؤقت والتعامل مع هذه الحسابات والأرصدة الدائنة والأشياء ذات القيمة الملوكة له والوجوده بحوزة البنك أو أي منها، حسيما يراه البنك مناسباً إذا كانت هذه المقاصة أو التحويل يتطلب تحويل عملة واحدة إلى عملة أخرى، يتم حساب هذا التحويل بسعر الصرف السائد في البنك حينئذ حسيما يحدده البنك لتأثر العملة التي تكون التزامات المفترض بها جَاء البنك بعمله أي رصيد ذاتي.

2-21 إلى أن يتم سداد كافة المبالغ المستحقة أو التي ستصبح مستحقة للبنك بشكل نهائي وبالكامل، يجوز للبنك استخدام أو امتناع عن استخدام أو إنهاء أي حقوق أو ضمان أيا كان البنك فيما يتعلق بهذه المبالغ حسيما يراه مناسباً وبتحجج العمل بنقل رهناً على أي أشياء ذات قيمة ملوكة له وصحوده بحوزة البنك في أي وقت كضمان عن الأموال والالتزامات المستحقة في الوقت الحالي أو للمستقبل من العميل للبنك بأي طريقة أيا كانت وسواء كانت بشكل فوري أو مشرفك، لا يُبزم البنك بممارسة أي من حقوقه بموجب هذه المادة ولا يتحمل إضافة إلى ذلك المساس بأي - حقوق أخرى تخص البنك في أي وقت بخلاف ذلك.

22. التعويض

يوافق العميل بموجه، على تعويض وإبراء ذمه البنك أو مسؤوليه أو موظفيه أو وكلائه ضد أي التزام أو خسارة أو مصرفوات أو طلبات أو دعاوى أو تكاليف (ما في ذلك التكاليف القانونية) أو نفقات والتي قد يتحملها البنك أو يدفعها أو يتكدها نتيجة تصرف البنك أو مسؤوليه أو موظفيه أو وكلائه بناء على أو تأخرهم أو امتناعهم عن التصرف بناء على تعليمات العميل أو المزمع أنها من العميل أو التي يعترف بها البنك أنها لم تصدر من أو نيابة عن العميل أو المرتبطة بأي حال بالحساب أو هذه الشروط والأحكام أو إنفاذاً لهذه الشروط والأحكام أو استعادة لأي مبالغ مستحقة للبنك أو تحملها البنك في أي دعاوى قانونية أيا كانت طبيعتها.

23. التخلي عن الحقوق

لا يحل أي تساهل أو تنازح أو تعاضل أو نزال من قبل البنك عن مارسه أي حق أو نديرو قانوني ناشئ عن هذه الشروط والأحكام بحق البنك فيما بعد في تنفيذ هذا الحق أو التدوير القانوني، ولا يعد بأي تخل عن الحقوق من قبل البنك ما لم يكن خطياً.

24. التعديلات

يعتبر العميل قد اطاع على هذه الشروط والأحكام وفهمها ووافق على الالتزام بها، ويجوز للبنك من وقت لآخر وبناء على اقتضاها تغيير أو إضافة أو حذف أو استكمال أو تعديل أي أحكام هذه الشروط والأحكام، ويخطر البنك على العميل بأي طريقة يراها البنك مناسبة بما في تغيير/ تعديل في هذه الشروط والأحكام على أن تنرى هذه التعديلات من تاريخ إخطار العميل بهذه التعديلات، ويرغم ذلك، تعتبر هذه التغييرات ملزمة للعميل سواء تلقى العميل إخطاراً خاصاً بصفة شخصية بهذه التغييرات أم لا.

25. الإبطال واستغالية التصوص

إذا أصبح أي من أحكام هذه الشروط والأحكام باطلاً أو غير سار، أو غير باق، يعتبر هذا الحكم معقداً ولن يثأر بصفه هذه الشروط والأحكام بهذا البطلان أو عدم السرمان أو عدم النفاذ.

26. القوة القاهرة

لا يتحمل البنك مسؤولية عدم قدرته على السداد بسبب القيود المفروضة على تحويل العملات أو تحويل الأموال أو عمليات المتاردة أو التحويل الأريامى أو بسبب الحرب أو الصراعات الإقليمية أو أي أسباب أخرى مأللة خارجة عن سيطرة البنك، في هذه الحالة، لن يتحمل أي مكتب أو فرع أو شركة فرعية أو تابعة للبنك أي مسؤولية أو التزام جَاء العميل.

27. النشاز

يحق للبنك، دون أي إخطار مسبق إلى العميل، وفق تقديره الخاص بالنزاع عن كافة أو أي جزء من حقوقه هذه الشروط والأحكام والأحكام إلى الغير دون الإجماع على موافقة العميل. ولا يجوز للتحويل النشاز عن التزامه، بموجب هذه الشروط والأحكام كلياً أو جزئياً، دون الحصول على موافقة خبيطة مسبقة من البنك.

28. المسجلات

يحق للبنك تسجيل كافة المراسلات والحوادث (ما في ذلك الحوادث والتهافية) مع العميل و/أو من يبوب عنه وكذلك الراسل و/أو التعليمات المرسله إلى البنك سواء عبر الهاتف أو بصفة شخصية أو وسواء كانت صوتية أو بتقنية التمس الإلكترونية أو أي أسباب أخرى مأللة خارجة عن سيطرة البنك، في هذه الحالة، لن يتحمل أي مكتب أو فرع أو شركة فرعية أو تابعة للبنك أي مسؤولية أو التزام جَاء العميل.

29. الإخطارات

باستثناء ما نص عليه هذه الشروط والأحكام بخلاف ذلك، يكون أي طلب أو إخطار يرسل من البنك بموجب هذه الشروط والأحكام خطياً وبالغلة الإجليزية وقد يتسلم بشكل شخصي أو يرسل عن طريق البريد العادي أو البريد السريع أو بالبريد الإكتروني أو عن طريق الفاكس إلى العنوان/الفاكس المقدم من العميل (أو أي عنوان/فاكس آخر قد يخطر به العميل البنك من حين لآخر) وتعتبر تلك الإخطارات قد تم تسلمها من قبل العميل في يوم التسليم، إذا تم التسليم عن طريق اليد أو بالبطق الإكترونية وفي يوم العمل التالي بعد تسليمه للبريد إذا تم عن طريق البريد وفي يوم العمل التالي بعد تسليمه للبريد السريع، وما لم يقدم العميل تعليمات خبيطة إلى البنك بتغيير عنوانه في السجل، يستخدم البنك العنوان المقدم من العميل في وثائق فتح الحساب و/أو طلب الخدمات المصرفية ذي الصلة لإرسال أي إخطارات مرتبطة بالحساب إلى العميل.

30. القانون الحاكم والاختصاص القضائي

تفسر هذه الشروط والأحكام والحساب وجميع المنتجات والخدمات الأخرى التي يتم تنفيذها للعميل بموجه وفقاً لقوانين الإمارات العربية المتحدة ووفقاً لقواعد المناويع ووجهيات المصرف المركزي وفواين الإجارة الموجود فيها، وفي حالة نشوب أي نزاع بخصوص أي موضوع يتعلق بهذه الشروط والأحكام، يكون لحاكم الإمارات المتحدة الاختصاص القضائي في الحصري للفصل في هذا النزاع، بشرطه أنه يجوز للبنك إقامة دعاوى قضائية في أي إمارة أو أي اختصاص قضائي آخر داخل أو خارج الإمارات العربية المتحدة كما يراه البنك مناسباً.

31. اللغة والتفسير

أعدت هذه الشروط والأحكام باللغتين العربية والإنجليزية، وفي حالة وجود أي تعارض بين النسختين العربية والإنجليزية، يعد بالنسخة الإجليزية.